

انعكاس تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية  
**The reflection of the application of corporate governance rules on  
 accounting disclosure and the quality of financial statements**

د. فتحة أميرة<sup>1</sup>، أ.د. أمين مخفي<sup>2</sup>، د. هشام حريز<sup>3</sup>

<sup>1</sup>جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 (الجزائر)، amira.fetha@constantine2.dz

<sup>2</sup>جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم (الجزائر)، mokhefiamine@yahoo.fr

<sup>3</sup>جامعة عبد الحفيظ بو الصوف - ميلة (الجزائر)، h.heriz@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر: 2021/12/30

تاريخ القبول: 2020/06/13

تاريخ الاستلام: 2020/04/27

### ملخص:

تهدف الدراسة إلى توضيح انعكاس وتأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية. حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي للتعريف بمختلف إجراءات الحوكمة وتأثيرها على القوائم المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي يعد مطلباً أساسياً أفرزته ضروريات الحوكمة، فوجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات يعمل على تعزيز مستوى الإفصاح المحاسبي وبالتالي رفع مستوى الشفافية والدقة في المعلومات الظاهرة في القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: قوائم المالية، إفصاح المحاسبي، حوكمة، حوكمة الشركات، جودة القوائم المالية.

تصنيف (JEL): G30

### Abstract:

This study aims to highlight the reflection and impact of applying corporate governance rules on accounting disclosure and the quality of financial statements. The descriptive approach was used to describe the various governance procedures and their impact on the financial statements.

The study concluded that the accounting disclosure is a basic requirement that has emerged from the necessities of governance. The existence of a solid and effective basis for corporate governance works to enhance the level of accounting disclosure and thus raise the level of transparency and accuracy in the information appearing in the financial statements.

**Keywords:** financial statements, accounting disclosure, governance, corporate governance, quality of financial statements.

**Jel Classification Codes:** G30.

## 1. مقدمة:

تأخذ حوكمة الشركات أهمية خاصة في أجندة المال والأعمال في الوقت الراهن، لما تعود به من نفع على الشركات والمجتمع بأسره، وقد برزت أهمية الحوكمة في الآونة الأخيرة عندما أطاحت الأزمة المالية العالمية باقتصاديات عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية، وترجع هذه الانهيارات في معظمها إلى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في احد جوانبه الهامة إلى دور مراقبي الحسابات وتأكيدهم علي صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك على خلاف الحقيقة.

من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد وانعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية، وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

**ما هو انعكاس تطبيق قواعد حوكمة الشركات على سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية؟**

تم تقسيم الدراسة إلى قسمين أساسيين، يتضمن القسم الأول أساسيات حول الحوكمة ومتطلبات الإفصاح المحاسبي على مستوى القوائم المالية، أما القسم الثاني فيستطرق فيه إلى تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، وذلك بالاستعانة بالمنهج الوصفي من خلال وصف مختلف المفاهيم المتعلقة بحوكمة الشركات وتأثيرها على الإفصاح على مستوى القوائم المالية.

## 1. الحوكمة ومتطلبات الإفصاح المحاسبي على مستوى القوائم المالية

### 1.1. أساسيات حول الحوكمة

يعود الأصل اللغوي للحوكمة إلى كلمة إغريقية يقصد بها قدرة ربان السفينة التحكم على وفق ما يملكه من مهارات في قيادة السفينة وحسن إدارة دفتها وسط ما يعترضه من العواصف والأعاصير والأمواج، وما يجب أن يتحلى به من أخلاق كريمة وقيم نبيلة وسلوكيات شريفة في الحفاظ على الركاب وممتلكاتهم، وما عهد إليه من أمانات لإيصالها إلى أصحابها، وكان يطلق على هذا الربان المتحكم الجيد، إذ استطاع بحنكته ومهارته تجاوز الأخطار الملاحية وكمائن القراصنة أثناء الإبحار، والوصول سالماً إلى الجهة التي يريدتها. (العنزي، أحمد مهدي هادي، 2014، ص.224).

ظهر مفهوم الحوكمة **Governance** كأحد المصطلحات الحديثة نسبياً مع ان جذوره تعود إلى العام 1932 وقد زاد الاهتمام بهذا المصطلح ولا سيما بعد ازدياد حالات الفشل والتعثر لدى العديد من المؤسسات الاقتصادية، ومصطلح الحوكمة هو ترجمة مختصرة للمصطلح **Governance Corporate**، اما الترجمة العلمية لهذا المصطلح فهي "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة" ولم يتم التوصل إلى مرادف متفق عليه في اللغة العربية لمصطلح **Governance**، كما أن اقتران هذا المصطلح مع كلمة **Corporate** أعطاه أكثر من معنى ومدلول، وقد أورد في هذا السياق خمسة عشر معنى وردت في اللغة العربية لتفسير هذا المصطلح هي: حوكمة الشركة، حاكمية الشركة، حكمانية الشركة، التحكم المشترك، التحكم المؤسسي، الإدارة المجتمعة، ضبط الشركة، السيطرة على الشركة، المشاركة الحكومية، ادارة شؤون الشركة، الشركة الرشيدة، توجيه الشركة، الإدارة الحققة للشركة، الحكم الصالح للشركة، وأسلوب ممارسة سلطة الإدارة. (الأضمر، ميسم جهاد حامد، 2014، ص. 15)

وقد تعددت التعاريف من قبل المنظمات العالمية، حيث تم تعريف حوكمة الشركات من قبل مؤسسة التمويل الدولية **IFC** بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمال". كما تم تعريفها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OCDE**: "حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وذوي المصلحة الآخرين، وتقدم حوكمة الشركات أيضاً الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء، كما جاء في تقرير **Cadbury** عام 2012: "حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب". (آل غزوي، حسين عبد الجليل، الحيايلى، وليد ناجي، 2010، ص. 24)

## 1.2 مبادئ حوكمة الشركات: حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OCDE** عام 2005

عدة مبادئ الحوكمة الشركات وهي كالتالي:

- المبدأ الأول حقوق المساهمين: يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين وتأمين أساليب تسجيل الملكية، ونقل أو تحويل ملكية الأسهم والحصول على المعلومات الخاصة بالشركة والمشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على حصص من أرباح الشركة والحق في المشاركة والتعديلات في النظام الأساسي والأسهم؛

- المبدأ الثاني المعاملة المتكافئة للمساهمين: يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الاجانب، كما يجب أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم؛

- المبدأ الثالث أثر أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق اصحاب المصلحة حسب القانون وأن يعمل على تشجيع التعاون بينهم وبين الشركات في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس سليمة؛

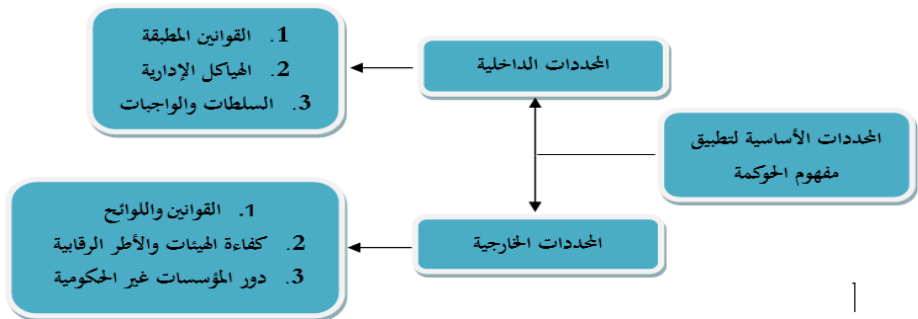
- المبدأ الرابع الإفصاح والشفافية: حيث لا بد ان يكفل الإطار تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة الإدارة؛

- المبدأ الخامس مسؤوليات مجلس الإدارة: لا بد أن يتيح الإطار الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كذلك يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين؛ (بله، سيد عبد الرحمن، 2013، ص.66)

- المبدأ السادس توافر إطار فعال للحوكمة: على أن يعمل على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون. (بن أعمار منصور، حولي محمد، 2016، ص.108)

ولكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق قواعد الحوكمة يجب ان تتوافر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لقواعد الحوكمة، وتشمل هذه المحددات مجموعتين كما يبين الشكل رقم 01 التالي:

شكل رقم 01: المحددات الأساسية للحوكمة



المصدر: ماجد اسماعيل أبو حمام، 2009، ص: 28.

- **المحددات الخارجية:** تشمل المحددات الخارجية القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي للدولة والذي تعمل من خلاله الشركات وقد تختلف من دولة إلى أخرى (أبو حماد، ماجد اسماعيل، 2009، ص.28):
- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل: قانون الشركات، قوانين العمل، قوانين الاستثمار ورأس المال، القوانين المتعلقة بالإفلاس وغيرها؛
- التمويل اللازم للمشروع من خلال وجود نظام مالي جيد يشجع الشركات على التوسع والمنافسة؛
- كفاءة الاجهزة الرقابية كهيئات سوق المال، وذلك بإحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات المنشورة، ووضع العقوبات والتطبيق الفعلي في حالة عدم الالتزام؛
- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام اعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية، التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتشمل جمعية المحاسبين ونقابات المحامين والعمال والموظفين؛
- ترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين وحسن ادارة الشركة وتنظيمها مما يقلل من المخاطر.

- **المحددات الداخلية:** تشمل المحددات الداخلية القوانين واللوائح داخل الشركة، وتتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة وتوزيع المسؤوليات والسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة، مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل. (اسماعيل، 2009)

## 1. 2. القوائم المالية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي

- إن القوائم المالية تعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادة: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة تغيرات حقوق الملكية، كما تشمل أيضا الملاحظات على القوائم المالية والجداول الملحقه والتي تعتبر الجزء المكمل للقوائم المالية. (الدهراوي، 2009، ص.13)

تعد القوائم المالية مخرجات لنظام المحاسبة، والهدف الرئيسي من إعدادها هو توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وهذا يعني أن المحاسبة ليست غاية في حد ذاتها وإنما تنبع ضرورتها من الحاجة إلى المعلومات التي يمكن توفرها لأغراض اتخاذ القرارات، لذا فالمحاسبة تخدم العديد من الأطراف التي تعتمد عليها كمصدر للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات.

فالقوائم المالية ناتج تشغيل قدر هائل من البيانات، ومن ثم هناك دائما حاجة للتلخيص والتجميع بهدف التبسيط، فالقوائم المالية هي نوع من التجريد للواقع وبذلك تعد نموذجا يصف لنا بشيء من التبسيط الجوانب المتشابكة والمتداخلة لهذا الواقع، وكذلك تعد وسيلة مهمة لإيصال المعلومات لمستخدميها داخل الوحدة وخارجها، وأنها الناتج النهائي للمحاسبة والمعلومات التي تتضمنها محددة ومثبتة فيها وفق المبادئ والأعراف والقواعد المحاسبية، ومن هذا المنطلق تكمن الحاجة إلى القوائم المالية للإفصاح عن المعلومات. (البديري، الحسين جميل غافل، 2017، ص.357)

تميز القوائم المالية بخصائص متنوعة، من أهمها: (خضر، مجد، 2017)

- الوضوح: حيث توفر القوائم المالية معلومات عن العمليات المالية بناء على مضمونها الواقعي؛
- الملاءمة: تساهم القوائم المالية بتقديم المساعدة لمتخذي القرار في الشركات؛
- القدرة على المقارنة: حيث توفر القوائم المالية إمكانية المقارنة بينها؛ وذلك بهدف تحديد طبيعة اتجاه المركز المالي وتقييم الأداء؛

- الأهمية النسبية: حيث تحتوي القوائم المالية على كل العناصر المهمة التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار؛
- الموثوقية: وهي صدق المعلومات الواردة في القوائم المالية، والبعيدة عن التأثير في الأفكار الشخصية، والأفكار الخاصة بالمسؤولين عن إعدادها، كما تشمل الموثوقية تطبيق كل من تكامل المعلومات، والحیطة، والحذر، والتمثيل الصادق.

ويستخدم مصطلح الإفصاح في المحاسبة ليعبر عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك المؤسسات، وهذا يعني أيضا أن تعرض المعلومات بالقوائم المالية بلغة مفهومة أي دون لبس أو تضليل. (رشوان، عبد الرحمان محمد سليمان، 2017، ص.173)

ويعتبر الإفصاح المحاسبي المرحلة التي يستطيع من خلالها المحاسبون التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات المحاسبية، وله آثار واسعة تمتد لتشمل كل ما يتعلق بالتقرير المحاسبي، وهو من أهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولذلك فقد اجمع المحاسبون على تبني هذا المبدأ عند إعداد القوائم المالية المنشورة، ولذلك لمساعدة الأطراف الخارجية على اتخاذ قرارات سليمة في ضوء المعلومات التي يحصلون عليها من تلك القوائم. (بوشايب، حسينة، 2016، ص.13)

تعددت التعاريف الخاصة بالعرض والإفصاح، حيث يمكن القول أن العرض والإفصاح في الفكر المحاسبي هو: "الإعلان عن جميع السياسات المحاسبية التي أسندت إليها الوحدة الاقتصادية في إعداد التقارير والقوائم المالية، كذلك الإعلان عن جميع المعلومات والبيانات المحاسبية وغير المحاسبية المكتملة لتلك السياسات، وذلك بصورة شاملة وعادة ما تتلاءم مع احتياجات مستخدمي تلك القوائم المالية والتقارير" (بن فرج زوينة، 2015، ص.53)

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في نشرته رقم (1) أهداف التقارير المالية عن تقديم معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك الدائنين ومستخدمي البيانات في تحديد وتوقيت درجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المتوقعة من التوزيعات أو الفوائد، والتدفقات الناتجة عن بيع أو استيراد أو استحقاق الاستثمارات المالية والقروض، وهذه التدفقات المتوقعة تتأثر بقدرة المنشأة على خلق نقدية كافية لمواجهة الالتزامات في التوزيعات والفوائد وأقساط القروض وسدادها عند استحقاقها كما تتأثر بتوقعات المستثمرين والدائنين بالمقدرة الكسبية للمنشأة مما ينعكس على أسعار الأسهم (زوينة، 2015)

ويمكن إيجاز أنواع الإفصاح المحاسبي في: (بلعجوز حسين، لقلطي الأخضر، 2016، ص.120) الإفصاح الكامل: يقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ وأهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي لها تأثير على مستخدميها؛

– الإفصاح العادل: ويهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى؛

– الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن هذا المفهوم غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار فضلاً عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد؛

– الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف الشركة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط الشركة وظروفها الداخلية؛

– الإفصاح الوقائي: نبع اتجاه الإفصاح الوقائي من خلال توجهات المدخل الأخلاقي الذي يركز على مفاهيم أساسية كالحق والصدق والعدالة والتي نادى بها بعض أنصار هذا المدخل مثل سكوت (scott) والذي طرح عدة أفكار منها:

- يجب أن تحقق القواعد المحاسبية معاملة متوازنة ومنصفة لكل الفئات المعنية؛
  - يجب أن تكون البيانات المحاسبية عادلة وغير متحيزة وموضوعية؛
  - يجب أن توفر التقارير المحاسبية عرضاً حقيقياً دون تضليل للظواهر والأحداث الاقتصادية؛
  - يجب أن تخضع المبادئ المحاسبية لعملية إعادة نظر حتى تكون متنسقة مع الظروف المتغيرة، كما أن فكرة العدالة يعتبرها البعض الهدف الرئيسي من إعداد التقارير المحاسبية؛
- ويستند الإفصاح الوقائي إلى رؤية مفادها أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن.

– الإفصاح التثقيفي: ظهر هذا المفهوم نتيجة ازدياد أهمية الملائمة بوصفها أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولذلك فإنه يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي، ومن أمثلة الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي هي الإفصاح عن التنبؤات المالية، الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله وربحية السهم الواحد، التطور التاريخي للأنشطة، خطط الإدارة وأهدافها في المستقبل.

### 1. 3. ضوابط الإفصاح في الفكر المحاسبي

لقد اهتم الفكر المحاسبي بربط الأخلاق بالمحاسبة سواء باعتبار المدخل الأخلاقي لبناء النظرية المحاسبية، أو في تبني المنظمات المهنية المحاسبية إصدار مجموعة من المواثيق الأخلاقية لمهنة المحاسبة سواء عند إعداد القوائم المالية أو الإفصاح عنها، ويعتمد المنهج الأخلاقي على القيم الأخلاقية، وتدور هذه القيم حول مفاهيم العدالة والمساواة والصدق والحياد وغير ذلك من المفاهيم المرتبطة بالنواحي الأخلاقية، وهي كما يلي: (رشوان، عبد الرحمان، 2017، ص.174)

- يجب أن تحقق القواعد المحاسبية معاملة متوازنة لكل الأطراف المعنية؛
- يجب ان توفر التقارير المحاسبية عرضاً حقيقياً ودقيقاً وبدون أي تضليل للظواهر والأحداث المختلفة؛
- يجب أن تكون البيانات المحاسبية عادلة وغير منحازة وموضوعية؛
- يجب أن تخضع المبادئ المحاسبية لعملية إعادة النظر حتى تكون متنسقة مع الظروف المتغيرة؛



- يجب أن تطبق المبادئ المحاسبية بصورة منسقة بقدر الإمكان.
- يهدف الإفصاح المحاسبي عموماً إلى:
  - تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين لمساعدتهم على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة؛
  - يجب أن تشمل القوائم المالية على معلومات تساعد مستخدميها على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار في المنشأة ذات العائد الحقيقي، الأمر الذي يترتب عليه توزيع أمثل للموارد الاقتصادية المحدودة؛
  - إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية.
- إن أهداف الإفصاح المحاسبي تكمن في توضيح الأساليب والوسائل الفنية والمحاسبية الكافية التي تمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات المتنوعة لتحقيق أهدافهم. (الطيب، الفاتح الفكي، 2014، ص.102)

#### 1.4. المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

- لابد أن يقوم الإفصاح على مجموعة من المقومات لا سيما أن المعلومات المحاسبية تقدم لأطراف متعددة وذات مصالح مختلفة والذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة المراد حلها، ويرتكز الإفصاح المحاسبي على المقومات الرئيسية التالية: (بن فرج، ص.24)
- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية؛
  - أغراض استخدام المعلومات المحاسبية؛
  - طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها؛
  - تحديد أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي؛
  - توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
- إن عدم التجانس والتطابق بين مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية قاد إلى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم، فإدارة المنشأة كطرف مسؤول عن إعداد البيانات ينظر إلى الإفصاح من زاوية قد لا تتطابق مع نظرة مدققي الحسابات، وينظر رجال الأعمال إلى الإفصاح المحاسبي من زاوية تختلف عن تلك التي تنظر من خلال جهات الرقابة والإشراف، وبالنهاية ينظر كل طرف يطالب بالإفصاح بحيث يحقق هدفه ومصالحته.

## 2. تأثير حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية

### 1.2 علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية

جودة القوائم المالية تعبر بصورة حقيقية وواقعية لواقع الشركة كونها خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش ومعدة دون تضخيم وبواقعية صادقة لبنود حسابات هذه القوائم، إذ تعتبر جودة القوائم المالية الضوء الأخضر لمتخذي القرار لما لها من تأثير في تحديد نتائج الإجراءات أو القرارات المتخذة. (صفاء الدين وآخرون، 2015، ص.14)

إن الإفصاح في القوائم المالية يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع حوكمة الشركات، بسبب ظهور شركات المساهمة العامة، مما أدى إلى طلب المستثمرين والمقرضين إلى زيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي.

فالإفصاح المحاسبي يعد مطلباً أساسياً أفرزته ضروريات الحوكمة، لأن تحقيق الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك الأطراف الأخرى، وكل شركة ملزمة قانونياً بإعطاء معلومات ضرورية، صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يعد عائقاً لمتطلبات الحوكمة، حيث قد يتعمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين ومن هذه الطرق: (بن عمارة منصور، حولي محمد، ص.114)

— ضباية المعلومات؛

— غموض المصطلحات، طمس الحقائق وتزييف الواقع؛

— ازدواجية المعايير؛

— الكلمات المبهمة؛

— اختلاف الأسس المحاسبية؛

— شراء الذمم؛

— الإرهاب الوظيفي.

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE قواعد حوكمة الشركات التي تعد الإفصاح المحاسبي من أهم المبادئ الأساسية المكونة لحوكمة الشركات، وتؤكد حوكمة الشركات على أن الإفصاح الدقيق الذي يتم في الوقت المناسب يجب ان يشمل كافة المسائل المتعلقة بالشركة بما في ذلك الوضع المالي

والأداء والملكية وإدارة الشركة بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وإدارة الشركة بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة ومكافآتهم، بالإضافة إلى أن الحوكمة تشجع على تبني معايير محاسبة ومراجعة عالية الجودة ومعترف بها دولياً، وذلك لما لها من قدرة على تقديم تقارير موثوق بها ومقارنتها.

إن قواعد الحوكمة تساعد على تطوير نوعية البيانات والمعلومات المحاسبية المقدمة للمستفيدين، حتى يتمكن المستثمرون من اتخاذ القرار المناسب وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة الإقبال على الاستثمار بالسوق بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع في الوقت المناسب بهدف دعم وترشيد ذلك القرار، فوجود قواعد حوكمة الشركات وهيأة رقابية لدى السوق يكسب الإفصاح في التقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين، ما يساهم في جذب رأس المال، والحفاظ على الثقة والنزاهة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن غياب أو ضعف تطبيق قواعد الحوكمة يسهم في ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير الشفافة تسهم في سلوك غير اخلاقي، وفي خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق. (شريعة، بوبكر، البركي، وفاء، 2014، ص.313)

## 2.2. مدى تأثير قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي

يمكن أن تؤثر الحوكمة على الإفصاح المحاسبي من خلال ثلاث جوانب أساسية هي: (العنزي، ص.231)

أ. الاهتمام بالمعلومات غير المالية: تعرف المعلومات غير المالية بأنها المعلومات كافة بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية ومعظم الملاحظات المرفقة بها، كما أنها تتضمن كلا من المعلومات الخيرية والمعلومات الكمية غير المالية، وعلى وجه العموم فإن المعلومات غير المالية تشير إلى كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمية مثل: عدد العمال، الحصة التسويقية، احصائيات التشغيل، أو وصفية مثل: مستوى المنافسة، الحالة الاقتصادية العامة، تقديم المنافسين لمنتجات جديدة، الكفاءة الإدارية.

ب. تتميز المعلومات غير المالية بأنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية، كما أنها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى بواسطة غير المتخصصين في مجال المحاسبة، وتعتبر المعلومات غير المالية مصدر ذو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمراجعين باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام المراجعة بل أضحت تلعب دوراً عظيم الأهمية في العديد من المجالات؛

ج. التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي: تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العلمي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الإستراتيجية والبيانات غير المالية، بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لمجموعة المستثمرين، والحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، لا بد من أن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي؛

د. تدعيم الإفصاح الإلكتروني: يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار، فالإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا ومنها:

- توفير معلومات في الوقت المناسب؛
- تحقيق التغذية العكسية؛
- تحقيق إمكانية التحديث الفوري؛
- تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات؛

#### 4. خاتمة:

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، وهو يعد مطلباً أساسياً أفرزته ضروريات الحكومة، فوجود قواعد حوكمة الشركات وهيأة رقابية لدى السوق يكسب الإفصاح في التقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين من خلال تطوير نوعية البيانات والمعلومات المحاسبية، وحتى يتمكن المستثمرون من اتخاذ القرار المناسب ما يساهم في جذب رأس المال، والحفاظ على الثقة والنزاهة في أسواق رأس المال. وعليه تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الاقتراحات نوجزها فيما يلي:

#### أولاً: النتائج

- يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية العامة والذي يؤدي دور مهم لقيمة ومنفعة البيانات المالية الظاهرة في القوائم المالية التي تستخدم لأغراض اتخاذ القرار؛
- يساهم الإفصاح في عرض وتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المختلفة بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم يزيد من قيمة ومنفعة هذه المعلومات؛
- تسعى حوكمة الشركات إلى التأكد من سلامة وصحة ودقة المعلومات المالية المقدمة للجهات المستفيدة، وبالتالي فإن تطبيق قواعد الحوكمة سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي؛

— وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية والدقة في المعلومات الظاهرة في القوائم المالية وبالتالي المساهمة في تعزيز مستوى الإفصاح المحاسبي.

#### ثانياً: الاقتراحات

— العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات؛  
— العمل على تعزيز ثقافة ممارسة الحوكمة من خلال عقد البرامج التدريبية التي تعكس مفاهيم وثقافة تطبيقات الحوكمة؛

— ضرورة الالتزام بالتوقيت المناسب للإفصاح، لما لهذا التوقيت من أثر بالغ الأهمية في إيصال المعلومات إلى مستخدمي التقارير المالية جميعاً، وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة؛

— ضرورة ترسيخ مفهوم حوكمة الشركات عموماً ومبدأ الإفصاح خصوصاً في أذهان العاملين بالشركات.

#### 5. قائمة المراجع:

— أبو حماد، ماجد اسماعيل. (2009). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، غزة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين: مذكرة ماجستير. (<http://thesis.mandumah.com/Record/>، المحرر)

— آل غزوي، حسين عبد الجليل، الحياي، وليد ناجي. (2010). حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية. صفحة 24.

— الأضم، ميسم جهاد حامد. (2014). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح -دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة جامعة الشرق الأوسط. (الإصدار [thesis.mandumah.com/Record/214978/Detail](http://thesis.mandumah.com/Record/214978/Detail)).

— الدهراوي، كمال الدين مصطفى مصر. (2009). المحاسبة المتوسطة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية. الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

— الطيب حامد، ادريس موسى، عبد الرحيم الفكي، الفاتح الأمين متاح. (2014). دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين الإفصاح المحاسبي (الإصدار مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 05).

[https://amarabac-magazin.com/fileadmin/images/pdfs/AMARABAC\\_5](https://amarabac-magazin.com/fileadmin/images/pdfs/AMARABAC_5)

— العنزى مهدي هادي. (بلا تاريخ). تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي -دراسة تطبيقية من المصارف العراقية-. مجلة القادسة للعلوم الإدارية والاقتصادية (15)، صفحة 04.

— بلة، سيد عبد الرحمن. (2013). دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. (المحرر) (01)، صفحة 66.

<https://www.sciencedirect.com/journal/arab-econom>

- بلعجوز، حسين، لقلطي، الأخضر. (2016). أثر الإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية. (www.asjp.cerist.dz/en/article/38684، المحرر) مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية.
- بن أعمارة، منصور، حولي، محمد، متاح على: (2016). دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية. (www.asjp.cerist.dz/en/article/87310، المحرر) 01، صفحة 108.
- بن فرج زوينة. (2015). متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية (الإصدار 15، المجلد 15). مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. www.asjp.cerist.dz/en/article/6177
- بوشايب حسينة. (2016). دور وأهمية الإفصاح الاختياري في القوائم المالية للمؤسسات دراسة عينة من المؤسسات المساهمة في بورصة الجزائر (الإصدار 20، المجلد 20). مجلة معهد العلوم الاقتصادية. (www.asjp.cerist.dz/en/article/51456)
- خضر، مجد. (2017). تعريف القوائم المالية. https://mawdoo3.com.
- شريعة، بوبكر، البركي وفاء. (2014). قواعد حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة أسهمها بسوق الأوراق المالية الليبي (المجلد 04). مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية (-shryaa https://www.docdroid.net/RqE8Qcd/9-bobkr)
- صفاء الدين، عدي، عبد الخالق، فيحاء. (2015). قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية (المجلد 17). (aId=106730&www.iasj.net/iasj?func=article، المحرر) جامعة البصرة: مجلة كلية الادارة والإقتصاد.
- غافل البديري، حسين جميل. (2017). أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها، دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية (الإصدار 14، المجلد 01). aId=129699&www.iasj.net/iasj?func=fulltext
- محمد سليمان رشوان، عبد الرحمان. (بلا تاريخ). أثر تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على البنوك الإسلامية مجلة المؤسسة. (الإصدار 31371، www.asjp.cerist.dz/en/article/31371، المجلد 06). 2017: